



المخالفات القانونية لتفويت الرادار للخواص

اختراق الحسابات البنكية
للمخالفين وانعدام
الصفة الضبطية
لدى الشركات

المخالفات القانونية لتفويت الرadar للخواص

اخراق الحسابات البنكية للمخالفين و انعدام الصفة الضبطية لدى الشركات



آخر تحديث : الخميس 07 نونبر 2013

لم يكشف عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، عن المخالفات القانونية التي ستنتج عن تفويت مراقبة السرعة بالرادارات لشركة خاصة، وكانت "النهار المغربية" قد كشفت في عددها ليوم 16 غشت من السنة الماضية عن إعداد مخطط من طرف الوزارة لتفويت هذه الخدمة لشركة خاصة، كما كشفت عن مضاعفاته القانونية سواء فيما يتعلق بالإجهاز على خصوصية الحسابات البنكية للسائقين المخالفين أو ما يتعلق بالصفة الضبطية للشركات الخاصة وموقف القضاء من ذلك إذ قد يرفض المحاضر التي تتجزها وبالتالي يضيع حق السائق وغيره. وكشف رباح يوم الإثنين الماضي، أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزرائه، أن هذه الأخيرة ستعمل على تفويت تدبير المخالفات المسجلة في مجال السير لفائدة شركة خاصة ولن تبقى مصالح الوزارة هي المكلفة بتدبير المخالفات المتعلقة بأجهزة الرادار. ويتعلق الأمر بتدبير 970 رادارا ثابتا لمراقبة السرعة، فضلا عن تجهيز 120 مقطعا طرقيا داخل المدار الحضري بجهاز لمراقبة مخالفة عدم احترام الإشارة الضوئية، وعشرة رادارات لقياس السرعة المتوسطة. وحسب متابعين فإن ما أقدم عليه رباح هو إجهاز على الحسابات البنكية للمغاربة، بعدما رفعت وزارته أيديها عن المراقبة الطرقية فيما يخص تحديد السرعة وتجاوز علامات التشيرير

والقوانين المسموح بها للسير في الطرق السيارة والطرق الوطنية والجهوية وداخل المدارات الحضرية وخارجها، وفشل في التدبير اللازم للحد من حوادث السير ومنها المميتة التي ارتفعت في عهد الوزير رباح. ومن بين الإجراءات الخطيرة التي تستعد وزارة التجهيز والنقل بمعية الشركة الخاصة التي سيقع عليها الاختيار لتنفيذها على المخالفين الذين تضبطهم الرادارات، والتي لم يكشف عنها رباح في البرلمان، هو أنه في حال تعذر أداء الذعائر المنفذة في زمانها ستضطر هذه الشركة إلى الاقطاع المباشر من الحسابات البنكية لهؤلاء المواطنين. وفي إجراء ثان أكثر صرامة ستضطر معه الشركة ذاتها إلى مضاعفة القيمة المالية لهذه الذعائر مع اللجوء إلى الحساب البككي كذلك بهدف الاقطاع. أما الإجراء الأكثر خطورة الذي ستقدم عليه هذه الشركة، فهو عند انعدام أرصدة مالية بالحسابات البنكية للمواطنين أو انعدام حسابات بنكية أصلا، فيتمثل في اقطاعات قيمة الذعائر موضوع المخالفات بـ"القوة" عند إقدام المواطنين على بيع سيارتهم، حيث يتم الاقطاع المضاعف عند الإجراءات الخاصة بالبيع. وفي إجراء رابع لاستخلاص قيمة الذعائر ستقدم الشركة على اقطاعات المالية المضاعفة بمناسبة أداء الضرائب الخاصة بتسجيل السيارات أو ما يعرف بـ"الفينيبيت". ومن بين 1100 رadar التي ستتكلف بتثبيتها الشركة التي ستفوز بالصفقة، هناك 970 رادارا ثابتا، منها 425 رادارا سيتم تثبيتها بالوسط الحضري و120 رادارا آخر بالطرق السيارة، هذا بالإضافة إلى 120 آخر مجهزا بآليات ضبط مخالفة التوقف الإلزامي عند علامات التشير المعروفة بـ"الضوء الأحمر" وعلامة "قف."